تطور العلاقات بين الحكومات العربية المنتجة للبترول وشركات النفط
(١٩٤٠ ـ ١٩٧٠)

للدكتور محمد عبد العزيز عجمية
رئيس قسم البحوث الاقتصادية بالمعهد

لأجل الوقوف على طبيعة وتطور العلاقات بين الحكومات العربية المنتجة للبترول وشركات النفط العالمية فى بلادها نلتمس ذلك عن طريق دراسة تطور الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين .

لقد مرت اتفاقيات النفط بالمراحل التالية :

المرحلة الأولى : الاتفاقيات التقليدية .

المرحلة الثانية : اتفاقيات المشاركة .

المرحلة الثالثة : عقود المقاولة .

وفيما يلى نتناول المراحل الثلاث على التوالى :

المرحلة الأولى : الاتفاقيات التقليدية

يقصد بالاتفاقيات التقليدية تلك الاتفاقيات المبرمة بين الأقطار المنتجة وشركات النفط العالمية الكبرى وفق ما يعرف بنظام الامتيازات الذى بدأ فى الأقطار العربية المنتجة للبترول منذ الفترة التالية للحرب العالمية الأولى ، ولايزال يسيطر حتى الوقت الحاضر على الجزء الأعظم من إنتاج النفط فى الأقطار المذكورة .

خصائص المرحلة :

لقد تميزت تلك الاتفاقيات (المكونة لنظام الامتياز) فى بدايتها ، بالخصائص التاليـــة :

١ ــ طول مدة الامتيازات (٧٥ ــ ٩٠ سنة) .

٢ ــ اتساع مساحة الامتيازات وشملت فى بعض الأقطار كالعراق معظم المساحة الإقليمية للقطر .

٣ ــ ضآلة نصيب الحكومات من العوائد حيث كانت إجمالا على أساس دفع اتاوات ثابتة (مقطوعة) عن كل طن ينتج ويصدر من النفط .

ومع أخذ بعض التباين الجزئى فى الاتفاقيات المبرمة بين حكومات الأقطار العربية المنتجة وشركات النفط الأجنبية ، من قطر إلى آخر ومن وقت إلى آخر . يمكن إجمال الخصائص الرئيسية المشتركة لنظام الامتيازات ككل فى الوضع الراهن على النحو التالى :

١ ــ الشركات صاحبة الامتياز هى شركات مؤسسة فى دول أجنبية وبموجب قوانين تلك الدول تحمل جنسية الأقطار التى تنتسب اليها ، كما أنها لاتتخذ ــ على الأغلب ــ مقرها الرسمى فى الدول العربية .

٢ ــ الشركات الأجنبية أدوات لإنتاج البترول الخام لصالح الشركات المالكة لها وتصديره للخارج .

٣ ــ لاتعتبر الشركات نفسها ملزمة بأن تكرر أوتضع فى البلاد المنتجة (دول المصدر) أى جزء من إنتاجها من البترول الخام والغاز الطبيعى أوتقيم الصناعات البتروكيمياوية وغيرها من الصناعات المرتبطة بالهايدروكربونات .

٤ ــ تتمتع بالسلطة المطلقة لإدارة عملياتها وتحديد انتاجها وأسعار بيعه ، وهذا مما يسبب مضاراً كبيرة للأقطار المنتجة .

٥ ــ لاتخضع لقوانين البلاد المحلية وبصورة خاصة القوانين الضريبية ، كما لا تخضع للمحاكم الوطنية بل تتمسك بالتحكيم الدولى أسلوبا لفض النزاع رغم رفض المحاكم والهيئات الدولية الأخذ بوجهة نظر الشركات من حيث تشبثها المشار اليه .

٦ ــ لم تفسح المجال لمشاركة الحكومات برؤوس أموالها ، كما لم تتح المجال بصورة فعلية لمشاركة الهيئات الوطنية فى مجالس إداراتها أو الرقابة الفنية على نشاطها وتوجيهه بما يتلاءم ومصالح الاقتصاديات الوطنية .

٧ ــ لاتعيد الشركات استثمار أى جزء من أرباحها فى البلدان المنتجة .

٨ ــ تسد الشركات احتياجاتها من المعدات والآلات والتجهيزات من الأسواق الخارجية ــ على الأغلب أسواق البلدان التى تنتسب إليها ــ وأن توفر جانباً من احتياجاتها المذكورة فى الأسواق المحلية .

٩ ــ عمليات نقل البترول سواء عن طريق خطوط الأنابيب أوعن طريق الناقلات خارجا عن نطاق عقود الامتياز حتى لوقامت بها الشركات صاحبة الامتيـــاز .

أقسام المرحلة :

إن الاتفاقيات التقليدية ، التى بدأ سريانها فى المنطقة العربية منذ الفترة التالية للحرب العالمية الأولى ولاتزال نافذة حتى اليوم ، مرت بثلاثة أطوار على النحو التالى :

أولا : طور العوائد الثابتة (المقطوعة) :

ثانيا : طور مناصفة الأرباح .

ثالثا : طور التفوق النسبى لحصة الحكومات .

أولا : طور العوائد الثابتة (المقطوعة) :

امتدت هذه المرحلة حتى سنة ١٩٥٠ وتميزت كما أسلفنا بضآلة نصيب الحكومات من العوائد حيث كانت على أساس دفع اتاوات ثابتة بمقدار (٤) شلنات ذهباً عن كل طن ، (حوالى ٢٢ سنتا عن كل برميل) ينتـــج ويصدر . وقد ارتفعت فى بعض الأقطار إلى (٦) شلنات ذهبا ، كما فى العراق سنة ١٩٤٩ . ونشير تأكيدا لذلك ــ العوائد فى بعض الاتفاقات .

ففى السعودية نصت اتفاقية عام ١٩٣٣ (م ١١) على دفع عائدات قدرها (٤) شلنات ذهباً عن كل طن، وفى عام ١٩٤٨ ارتفعت إلى (٢,٥) دولاراً عن كل طن أومايوازى (٣٢) سنتا تقريبا عن كل برميل بينما كانت عند توقيع الاتفاقية مايوازى (٢٢) سنتا للبرميل الواحد.

وفى البحرين ، نصت اتفاقية عام ١٩٢٥ (م ٨) على دفع عائدات قدرها ٣,٥ روبية عن كل طن من البترول الخام ، وهو مبلغ يساوى (١٧)سنت فى عام ١٩٣٠ و (١٢) سنتا عندما خفضت الروبية عام ١٩٣١ و (١٨) سنتا بعد تخفيض الدولار فى عام ١٩٣٤

وفى الكويت ، نصت اتفاقية عام ١٩٣٤ على دفع عائدات قدرها (٣) روبيات عن كل طن من البترول الخام زائدا ¼ روبية كبديل عن الضرائب . وكان هذا المبلغ يعادل (١٦) سنتا عن كل برميل سنة ١٩٣٤ و (١٣) سنتا بعد خفض الروبية عام ١٩٣٩ ، (٩) سنتات بعد تخفيض الروبية عام ١٩٤٩ .

وفى قطر ، نصت اتفاقية عام ١٩٣٥ على دفع عائدات قدرها (٣) روبيات عن كل طن من البترول الخام .

ومن الجدير الإشارة إلى أن المنطقة العربية شهدت تطورا جديدا فى بعض الاتفاقيات النفطية لأول مرة ، ذلك عندما عقدت كل من الكويت عام١٩٤٨ والسعودية عام ١٩٤٩ اتفاقية الأولى مع شركة (Getty) والثانية مع شركة (Aminail) الأمريكيتين لاستغلال النفط فى المنطقة المحايدة ، حيث جاء فى الاتفاقيتين دفع مكافأة نقدية عند منح الامتياز بالإضافة إلى ارتفاع عوائد الدولة من الأرباح ، بأن تدفع الشركات نسبة معينة من الأرباح إلى جانب الأتاوة المقطوعة .

فنصت المادة الثالثة من اتفاقية امتياز استغلال النفط فى المنطقة المحايدة بين الكويت وشركة (Aminail) الموقعة عام ١٩٤٨ على دفع مكافأة

قدرها (٢,٥) دولارا عن كل طن أوما يوازى (٣٤) سنتا عن كل برميل بالإضافة إلى نصيب فى الأرباح الصافية مقداره (١٥٪) منها .

أما اتفاق السعودية مع شركة (Getty) والموقع فى ٢٠ فبراير (شباط) ١٩٤٩ المواد ٥ — ٧ نصت على دفع مكافأة قدرها (٩,٥) مليون دولار وعوائد قدرها (٥٥) سنتا عن كل برميل، بالإضافة إلى مساهمة السعودية بـ (٢,٥٪) من الأرباح الصافية للشركة .

ثانيا : طور مناصفة الأرباح :

إن أهم تطور شهدته الاتفاقيات التقليدية تمثل بتوقيع اتفاقيات مناصفة الأرباح بين الحكومات المعنية والشركات المستثمرة عام ١٩٥٠ وأصبح نصيب الدول المنتجة بموجب ذلك(٥٠٪) من الأرباح ، ويعتبر هذا التطور ، الذى امتد حتى عام ١٩٧٠ . من الفترات التى شهدت أحداثا هامة لها مغزاها وآثارها ليس فى الصناعة النفطية للمنطقة فحسب بل تعدى ذلك إلى صناعة النفط على المستوى العالمى .

ويعود انتشار تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح بين الحكومات وشركات النفط العاملة فى المنطقة العربية إلى الأسباب الرئيسية الثلاثة التالية :

١ — مبادرة الحكومة الفنزويلية عام ١٩٤٨ إلى تطبيق قانون ضريبة الدخل الفنزويلية الذى نص على فرض ضريبة حدها الأدنى(٥٠٪) من الأرباح التى تحصل عليها الشركات المستثمرة .

٢ — توقيع كل من الكويت والسعودية اتفاقيات جديدة عامى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ سبقت الإشارة اليها — تضمنت رفع مستوى العوائد قياسا إلى العوائد الثابتة السائدة سابقا .

٣ — تأميم النفط الإيرانى عام ١٩٥١ الذى دفع الشركات إلى التعجيل بكسب ود حكومات الأقطار المعنية والرأى العام فى المنطقة ولإبعاد شبح التأميم .

وفيما يلى نتناول تعاقب تطبيق اتفاقيات المناصفة فى الأقطار العربية :

١ ــ وقعت السعودية فى ٣٠ ديسمبر (كانون الأول) سنة ١٩٥٠ اتفاقية مع Aramco نصت على رفع عوائد الحكومة من النفط إلى (٥٠ ٪) من الأرباح . وتم تعديل هذه الاتفاقية فى ٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١ على أساس دفع العوائد المحددة قبل دفع أية ضريبة لأية جهة أجنبية : وعلى غرار اتفاقية السعودية فى وضعها الأخير طبقت اتفاقيات المناصفة فى الأقطار العربية الأخرى على النحو التالى :

٢ ــ فى الكويت بتاريخ ٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١ (شركة نفط الكويت) .

٣ ــ فى العراق بتاريخ ٣ فبراير (شباط) ١٩٥٢ ، على أن يبدأ سريانها ابتداءاً من أول يناير (كانون الثانى) ١٩٥١ (شركة نفط العراق) .

٤ ــ فى قطر فى أول سبتمبر (أيلول) ١٩٥٢ (شركة نفط قطر) ؛

٥ ــ فى البحرين فى أول سبتمبر (أيلول) ١٩٥٢ (شركة نفط البحرين)

(علما بأن اتفاقية المناصفة لم توقع فى إيران إلا فى ١٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٤)

وفيما يلى سنتناول بايجاز أهم الأحداث المشار إليها :

١ ــ رافق اتفاقيات المناصفة تغير ملموس فى سلوك الشركات لصالح الأقطار المنتجة ، وقد انعكس ذلك فى النواحى التالية :

(ا) زيادة معدلات الإنتاج .

(ب) زيادة نسبة استخدام العمال والموظفين المحليين قياسا للأجانب.

(حـ) زيادة الانفاق على المشتريات المحلية .

٢ ــ تعرضت أسعار النفط الخام فى منطقة الشرق الأوسط إلى الانخفاض عامى ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ مما أدى إلى تردى العلاقات بين الحكومات المنتجة والشركات باعتبار ذلك قد انعكس بخسائر مالية كبيرة .

٣ – نتيجة لما بُيِّن فى الفقرة السابقة تكتلت جهود بعض الدول المعنية من الأقطار العربية وغيرها وأنشأت منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) بهدف المحافظة على حقوق الأعضاء من تصرف الشركات التحكمى الانفرادى .

وأهم ماحققته منظمة الأوبك منذ إنشائها عام ١٩٦٠ لغاية عام ١٩٧٠ :

(ا) المحافظة على مستوى أسعار النفط الخام من التدهور.

(ب) تنفيق الريع فى أغلب الأقطار المعنية .

فكأن هناك أشكالا مختلفة للأسعار نرى أن نشير إليها لنلتمس التطورات التى طرأت عليها :

أولا : الأسعار المعلنة : Posted Prices

يقصد بالأسعار المعلنة للنفط الخام تلك الأسعار التى تعلنها شركات النفط الكبرى فى موانىء الشحن الرئيسية . ويتم تحديد هذه الأسعار لغرض تحديد حصة حكومات الأقطار المنتجة ودفع عوائدها . ومن الجدير بالإشارة أن اتفاقيات النفط التقليدية جميعها نصت على دفع العوائد وفق تلك الأسعار.

وقد تعرضت هذه الأسعار فى عامى ٥٩ . ١٩٦٠ إلى انخفاض كبير – إلا أنها حافظت على مستوياتها فيما بعد وحتى نهاية عام ١٩٧٠ ثم ارتفعت بنسبة كبيرة منذ عام ١٩٧١ بعد اتفاقية طهران عام ١٩٧١ .

ثانيا : الأسعار المتحققة : Realized Prices

وهى الأسعار التى يتم بها بيع النفط فعلا. ولقد نصت الاتفاقيات الجديدة (اتفاقيات المشاركة التى بدأت فى المنطقة عام ١٩٥٧) مع الشركات المستغلة على دفع عوائد الحكومات وفق هذه الأسعار . ومن الملاحظ أن الأسعار المتحققة أقل بكثير من الأسعار المعلنة والمذكورة سابقا .. ومن الجدير بالذكر أنه قد تم تعديل قاعدة وضع الأرباح على أساس الأسعار المتحققة وذلك

بأن أصبحت تحتسب على أساس الأسعار المعلنة منذ صدور قرار الأوبك رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٦ .

ثالثا : الخصومات :

حافظت الأسعار المعلنة للنفط الخام على مستوياتها بعد إنشاء منظمة الأوبك على الرغم من أن الشركات قامت بمنح خصومات من الأسعار المعلنة عند بيع النفط وفى مناطق عديدة — ولقد بلغت هذه الخصومات ما بين (١٣ — ٢٣) سنتا عام ١٩٦١ بالنسبة للنفط العراق أى بنسبة (٨ ٪ — ١٣ ٪) من السعر المعلن .

وفى عام ١٩٦٢ بلغ الخصم بالنسبة لنفط الكويت نسبة (٩ ٪ —١٢ ٪) من السعر المعلن ثم ارتفعت الخصومات عام ١٩٦٣ ارتفاعا آخر حيث بلغ فى بعض العقود ما بين (٤٠ — ٤٥) سنتا وهوما يزيد كثيراً عن النسبة السابقة . كما تزايد الخصم تزايدا كبيراً فى عامى ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ حيث بلغ (٦١) سنتا بالنسبة للنفط الجزائرى ، (٦٨) سنتا بالنسبة للنفط الليبى .

ومن أهم العوامل التى دفعت إلى هذا الإجراء هو تزايد إنتاج النفط فى شمال أفريقيا .. خاصة النفط الليبى .. ومن المهم أن نذكر أن منطقة الأوبيك قد استطاعت تخفيض خصم التسويق الممنوح للشركات من ١ ٪ إلى نصف سنت أمريكى عن كل برميل اعتبارا من ١-١-١٩٦٢

رابعا : الأسعار الحالية :

لقد تمكنت دول منظمة الأوبك من رفع الأسعار المعلنة للنفط الخام . كما تم رفع معدل الأرباح من(٥٠ ٪) إلى (٥٥ ٪) وذلك بموجب اتفاقية طهران (التى تم توقيعها فى ١٤-٢-١٩٧١ والتى بدأ سريانها منذ ١٥-٢-١٩٧١) بين دول الخليج الست — أبوظبى ، إيران ، العراق ، الكويت ، قطر ، السعودية — وممثلى الشركات العاملة فى المنطقة .

وبموجب الاتفاقية المذكورة تم رفع سعر البرميل الواحد بمقدار (٣٣) سنتا . وعلى أن يتم رفع الأسعار فيما بعد بمعدل (٢,٥٪) منسوبا إلى عام ١٩٧٥ . وكذلك رفعت الأسعار بمقدار (٥) سنتات لكل برميل مقابل الزيادة التى تطرأ على ارتفاع أسعار المنتجات .

وأخيراً ترفع الأسعار بمقدار (٢) سنتين للبرميل ترضية للمطالب المتعلقة بأجور النقل والتضخم (قرارات الأوبك رقم ١٣٠ ، ١٢٢) .

وبموجب الاتفاق المذكور فان الأسعار سترتفع بحدود (٨٠) سنتا للبرميل الواحد فى نهاية عام ١٩٧٥ . وقد قدرت الزيادة فى عوائد دول الخليج المذكورة من جراء الاتفاق بمقدار (٨٠٠) مليون دولاراً سنويا تصل إلى (٢٠٠٠) مليون فى عام ١٩٧٥

كما استطاع العراق أيضاً رفع الأسعار المعلنة لنفطه المصدر من موانى المتوسط بمقدار (٨٠) سنتا للبرميل الواحد (من ٢,٤١ إلى ٣,٢١) بعد أن تم توقيع اتفاقية شرق البحر المتوسط بينه وبين الشركات العاملة .

وكذلك استطاعت ليبيا رفع أسعارها المعلنة بنسبة عالية حيث ارتفعت من (٢,٥١) دولارا للبرميل إلى (٣,٤٥) دولارا ، وشمل السعر الجديد السعر المعلن الذى بموجبه تحسب الضرائب وقدره (٣,٢٠) سنتات زائد (٢٥) سنتا علاوة نقل .

كما شهدت العلاقات بين شركات النفط والحكومات المنتجة تغيراً هاماً أثر تشريع العراق قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ . وعلى أثر نفاذ هذا القانون بادرت الشركات إلى التخلى عن مساحات واسعة من مناطق امتيازاتها فى معظم الأقطار المنتجة فى المنطقة العربية . كما أن التخلى عن مساحات معينة من الأراضى المنصوص عليها فى الامتيازات أصبح من الأمور المتفق عليها فى الامتيازات الجديدة .

أثر قانون رقم ٨٠ (التخلى عن الأراضى) على الدول الأخرى :

كان من آثار القانون العراقى رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ أن استجابت العديد من شركات البترول العالمية لمطالب العديد من الحكومات . فتخلت بذلك عن مساحات شاسعة — حدث ذلك فى السعودية — والكويت — وقطر — وأبو ظبى . حيث تخلت شركات البترول عن مساحات شاسعة .

فعلى سبيل المثال عقدت حكومة المملكة السعودية فى عام ١٩٦٣ اتفاقية مع شركة أرامكو تعهدت فيها الأخيرة بالتخلى عن أجزاء شاسعة بحيث يكون ما يبقى تحت سيطرة شركة أرامكو بعد مرور ثلاثين عاما لايتجاوز (٢٠،٠٠٠) ميلا مربعاً . وفى الكويت تقلصت المساحة بموجب الاتفاقية فى عام ١٩٦٣ إلى (٨٢٥٠) ميلاً مربعاً بعد أن كانت تشمل كل دولة الكويت.

وفى الوقت الحاضر فان معظم العقود الجديدة جاءت نصوصها حاوية شرط التخلى .. وينطوى مبدأ التخلى — كما وضح ذلك القرار رقم ٩٠ للمؤتمر السادس عشر للأوبك — على فكرتين رئيسيتين :

أولها : إخضاع كافة مناطق الامتيازات أو العقود فى أقطار الأوبك إلى برنامج زمنى يتم فيه التخلى عن أراضى الامتيازات بصورة متوالية مطردة وفى أقل زمن ممكن .

ثانيهما : مشاركة الحكومات المضيفة فى اختيار الأجزاء التى تتخلى عنها الشركات .

أدى انتشار هذا المبدأ إلى ضرورة التزام الشركات بالجدية فى عمليات الإنتاج وإلا ففى إمكان الدول المضيفة بعد انقضاء زمن معين منح امتياز استغلال ثروتها البترولية إلى شركات أخرى .. كذلك فإن هذا المبدأ أدى إلى كسر شوكة الاحتكار التى كانت سائدة فى البلاد العربية ، والتى كان مفادها حصول شركة واحدة على امتياز باستغلال الثروة البترولية فى كل أراضى

الدولة ـ كذلك فان هذا المبدأ أدى إلى فتح الأبواب أمام عدد كبير وجديد من شركات البترول للحصول على امتيازات بترولية . وبذلك خلق جواً من المنافسة يعود على الدول المضيفة بعوائد ومزايا أكثر .

ثالثا : طور التفوق النسبي لحصة الحكومات :

بدأ سريان هذا الطور بعد توقيع اتفاقية طهران بين دول منظمة الأوبك ومجموعة الشركات العاملة فى المنطقة ، فمنذ فبراير (شباط) ١٩٧١ وبموجب الاتفاقية أصبحت حصة الحكومات بنسبة (٥٥ ٪) من الأرباح ، كما تم رفع الأسعار المعلنة للنفط الخام بنسب معينة تصل إلى حوالى (٨٠) سنتا للبرميل الواحد فى نهاية ١٩٧٥ كما سبق وأوضحنا .

ويعود الفضل فى النتائج المتقدمة إلى جهود منظمة الأوبك ومساعيها للمحافظة على حقوق الأعضاء . إلى جانب سبب هام آخر متمثل فى زيادة الطلب على النفط الخام بنسبة كبيرة أثر تزايد واردات الولايات المتحدة والدول المستهلكة الأخرى الرئيسية وخاصة اليابان .

أهمية البترول العربى لأقطار أوربا الغربية :

تعتبر أقطار أوربا الغربية من أكبر الأسواق المستهلكة للنفط العربى . وللتدليل على ذلك نسترشد أولا بالإحصاءات الواردة عن نفط الشرق الأوسط التى تمثل عدا ايران الأقطار العربية من جهة ، وباحصاءات شمال أفريقيا التى تمثل باقى البلدان العربية النفطية من جهة أخرى .

منذ فترة طويلة وحتى الوقت الحاضر تعتبر منطقة الشرق الأوسط المصدر الرئيسى لاحتياجات أوربا الغربية من النفط . فهى تزودها حاليا بما يقارب ٥٠ ٪ من حاجاتها . وهذه النسبة رغم انخفاضها عما كانت عليه فى بداية الستينات حيث كانت حوالى (٧٠ ٪) إلا أن المقادير المطلقة تفصح عن زيادات كبيرة على توالى السنين .

أما منطقة شمال أفريقيا فقد أصبحت حاليا تجهز الأسواق الأوربية الغربية بحوالى ٢٥٪ من حاجتها . وفى مقدمة العوامل التى أدت إلى تحويل الطلب الأوربى للنفط نحو الأقطار العربية الافريقية قربه من أسواقها ونوعية النفط الجيد فى هذه الأقطار ، إلى جانب الرغبة فى تنويع مصادر العرض لاسيما وأن منطقة الشرق الأوسط — المصدر الرئيسى التقليدى — غير مستقرة سياسيا نسبيا بالنسبة إلى شمال افريقيا .

وستبقى احتياجات أوربا للنفط العربى مستمرة على هذا التمويل وفى اتجاه مضطرد نحو الزيادة لعدة أسباب أهمها :

انخفاض كميات النفط التى كانت تصدر إليها من منطقة الكاريبى ، وجودة وانخفاض كلفة النفط العربى نسبيا ، وضعف احتمال زيادة إنتاج النفط الذى استمر لايزيد فى تغطية أكثر من ٥٪ من حاجتها . فضلا عن قصور مصادر الطاقة المحلية الأخرى للايفاء بمتطلباتها .

أهمية البترول العربى للولايات المتحدة الأمريكية :

تعتبر الولايات المتحدة من أكبر الأسواق المستهلكة للنفط حيث تمثل استهلاكاتها ٣٤٪ من الاستهلاك العالمى عام١٩٦٨ ، فى حين أن إنتاجها يمثل ٢٢٪ من الإنتاج العالمى فى نفس العام .

ولقد بدأت الولايات المتحدة باستيراد النفط ابتداء من عام ١٩٤٨ واستمرت وارداتها من النفط بالارتفاع فى السنوات التالية لاسيما من منطقة الشرق الأوسط .

وينافس بترول الشرق الأوسط البترول الأمريكى منافسة كبيرة لانخفاض أسعاره (نظراً لانخفاض تكاليف إنتاجه) الأمر الذى أدى إلى قيام السلطات الأمريكية بفرض القيود عليه وتحديد الكميات المستوردة منه .

إلا أن تلك القيود لم تستمر كما أريد لها نظراً لعجز مصادر الطاقة المحلية

عن تلبية حاجات السوق المحلية – لذلك فقداضطرت السلطات إلى رفع الكميات المسموح باستيرادها والمحددة سابقا بـ٩٪ من حاجة السوق المحلية إلى ١٥٪ . وتشير بعض البيانات المنشورة حديثا[1] إلى أن اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط سيزداد فى المستقبل إلى درجة كبيرة . إذ تقدر احتياجاتها عام ١٩٨٥ من النفط المستورد بـ ١٩ مليون برميل يوميا وهو ما يفوق إنتاج الشرق الأوسط بأكمله فى الوقت الحاضر . فى حين أن جملة وارداتها حاليا تمثل ٣,٤ مليون برميل يوميا .

المرحلة الثانية : اتفاقيات المشاركة

عقدت فى المنطقة العربية سلسلة من الاتفاقيات الجديدة تعتبر شروطها بالنسبة للحكومات المنتجة أفضل نسبيا من الشروط السائدة سابقا وفى نظام الامتيازات .

ويقصد باتفاقيات المشاركة تلك الاتفاقيات التى عقدت مع شركات مستغلة خارج الاحتكار الدولى للنفط . وبموجب هذه الاتفاقيات يتم تأسيس الشركة من الجانبين الحكومى والأجنبى لاستثمار النفط فى المنطقة المحددة بالاتفاق .

وتعتبر جمهورية مصر العربية أول من أدخل هذا النظام وذلك بتوقيعها اتفاق مشاركة عام١٩٥٧ مع مؤسسة (Eni) الإيطالية ثم وقعت على التوالى

---

(١) أشارت الصحف مؤخراً إلى أن مجلس الأمن القومى الأمريكى سيناقش فى اجتماع يعقده أزمة الطاقة والمشاكل الناتجة عن طبيعة العلاقات المتغيرة بين الدول المصدرة للبترول والدول المستوردة له – هذا مما يعكس استمرار قيام حاجة الولايات المتحدة إلى البترول المستورد وبشكل متزايد – وهنا يبرز بوضوح أهمية النفط العربى لأمريكا إذا ما علمنا بأن أغلب الاحتياجات المؤكدة موطنها البلاد العربية وكذا الاحتياطيات المحتملة .

ويؤكد جيمس اكنز خبير الطاقة فى وزارة الخارجية الأمريكية هذه الحقيقة حيث يذكر بأن أزمة الطاقة التى تواجهها الولايات المتحدة حالياً ليست فى سبيلها إلى الحل فى المستقبل القريب . وهنا يتعين على البلاد العربية أن تستعمل البترول كسلاح فعال فى المعركة .

كل من الكويت والسعودية اتفاقيات مشابهة مع شركة الزيت اليابانية لاستثمار النفط فى المياه الإقليمية فى المنطقة المحايدة .

خصائص اتفاقيات المشاركة :

يمكن ايجاز الخصائص الرئيسية لهذه الاتفاقيات — مع أخذ بعض الفروق الجزئية بعين الاعتبار — فيما يلى :

(١) نصيب أكبر من الأرباح الإجمالية حيث أصبحت حصة الحكومة ٧٥٪ من الأرباح المتحققة .

(٢) حصة مضمونة للحكومة — كطرف ، بحيث أنها لاتتحمل أى مجازفة فى مرحلة التنقيب إلا أنها لها الحق فى المساهمة كشريك فى حالة نجاح المشروع والعثور على النفط بكميات تجارية (مبدأ الغنم لا الغرم) ؛

(٣) تشارك الحكومة فى أرباح العمليات النفطية المتكاملة رأسيا (إنتاج — نقل — تصفية — توزيع) .

(٤) تمثيل الحكومة تمثيلا أوسع فى مجال الإدارة .

(٥) التنازل فى مواعيد معينة عن أجزاء من مناطق الامتياز .

(٦) قصر مدد الاتفاقيات الجديدة .

(٧) التزام الشركة بانشاء مصافى محلية .

(٨) تفضيل استخدام العمال والمقاولين المحليين .

(٩) التزام الشركات بتفضيل استخدام السفن التى تحمل علم الوطن عند استئجار الناقلات .

ومن أهم الأحداث التى حصلت خلال هذا الطور تقسيم الأرباح على أساس الأسعار المعلنة وليس على أساس الأسعار المتحققة كما كان سائداً بعد توقيع الاتفاقيات .

ويرجع الفضل فى تحقيق ذلك أيضاً إلى منظمة الأوبك حيث نصت

بموجب قرارها رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٥ على وجوب احتساب الأرباح فى دول الأوبك وفق الأسعار المعلنة .

اتفاقيات المشاركة بمنطقة الخليج :

السعودية : (اتفاقية شركة الزيت العربية اليابانية)

وقعت فى ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٧ لاستثمار النفط فى المنطقة المغمورة من المنطقة المحايدة . وأهم مزاياها حق السعودية فى شراء حصة بحدود ١٠٪ من أسهم الشركة بعد اكتشاف النفط بكمية تجارية (بالقيمة الاسمية) كما التزمت الشركة بانشاء مصفى للنفط لتكرير ٣٠٪ من الإنتاج يضاف حق السعودية بتعيين ثلث أعضاء مجلس الإدارة .

(اتفاقية شركة راب RAP الفرنسية) :

وقعت فى ابريل (نيسان) ١٩٦٥ وتمتد لثلاثين عاما . وأهم مزاياها تحويل الاتفاق إلى عقد استغلال بعد اكتشاف النفط على مستوى تجارى . وقد حدد هذا المستوى بمقدار (١٥٠٠) برميل يوميا ولمدة ٣٠ يوما مستمرة — وبعد اكتشاف النفط تتألف شركة جديدة برأسمال ابتدائى قدره (٥) مليون دولار تملك الحكومة السعودية أورعاياها ٤٠٪ منه (ويدخل فى حصة الشركة الفرنسية قيم عقاراتها ونفقات استثماراتها بما فيها نفقات البحث والتنقيب — وإن تجاوزت هذه النفقات حصة الشركة الفرنسية فى رأس المال وهو ٦٠٪ اعتبر المبلغ الإضافى قرضا بذمة الطرف المقابل (السعودية) .

ويبلغ الربح فى الاتفاقية نسبة ١٥٪ من الإنتاج بالسعر المعلن إذا لم يتجاوز الإنتاج ٦٠ ألف برميل يوميا يرتفع إلى ١٧٪ عند بلوغ الإنتاج ٦٠ — ٨٠ الف برميل يوميا ويصل إلى ٢٠٪ عندما يتجاوز الإنتاج ٨٠ ألف برميل يوميا .

وتخضع جميع العمليات المتكاملة لضرائب الدخل السعودية وقدرها ٤٠٪ أو الضريبة التى تسدد فى المستقبل .

كما نص فى الاتفاقية على حق السعودية بشراء ١٠٪ من الإنتاج للاستهلاك المحلى ويخصم ٥٪ من السعر المعلن — وإن بلغ الإنتاج ٢٠٠٠ الف برميل يوميا كان الشراء بسعر التكلفة زائد (٢) سنت للبرميل .

الكويت : (اتفاقية شركة الزيت العربية اليابانية)

وقعت عام ١٩٥٨ لاستغلال النفط فى المنطقة المغمورة من الجزر الكويتى من المنطقة المحايدة وبشروط مماثلة للاتفاقية السعودية .

(اتفاقية شركة شل)

وقعت عام ١٩٦١ لإنتاج النفط فى الأجزاء المغمورة من الكويت . وتضمنت حق الكويت فى المساهمة بـ ٢٪ من رأس المال بعد اكتشاف النفط بصورة تجارية — والتخلى عن ٢٠٪ من منطقة الامتياز بعد مرور ثلاث سنوات على اكتشاف النفط ، ٢٠٪ أخرى فى كل خمس سنوات تالية بحيث لايبقى فى حوزة الشركة فيما بعد سوى الآبار المنتجة فعلا .

وتأتى أهمية هذا الاتفاق بكونه أول اتفاق يعقد مع إحدى الشركات الكبرى المرتبطة بالاحتكار الدولى للنفط وبشروط أفضل نسبيا من الاتفاقيات السابقة .

(اتفاق شركة هسباتول الاسبانية)

وقعت فى مارس (آذار) ١٩٦٧ وأهم ما تضمنته حق الكويت فى المساهمة بنسبة ٥١٪ من أسهم الشركة إلى جانب الحصول على ٥٠٪ من الأرباح المتحققة (المحسوبة على أساس الأسعار المعلنة) وربع بنسبة(١٢,٥٪) . كما نصت على إعطاء نفط الكويت بنسبة (٢٥٪) من السوق الاسبانية .

المرحلة الثالثة : عقود المقاولة

شهدت المنطقة العربية توقيع اتفاقيات جديدة تختلف كلياعن نمط الاتفاقيات التقليدية واتفاقيات المشاركة حيث تم توقيع عقد مقاولة بين الحكومة العراقية وشركة أراب الفرنسية عام ١٩٦٨ (علما بأن منطقة الشرق الأوسط شهدت أول توقيع عقد للمقاولة بين نفس الشركة وايران عام ١٩٦٦) . وبموجب العقد تعمل الشركة الفرنسية كمقاول لدى الحكومة العراقية لتطوير منطقة معينة محدودة فى الاتفاق .

ويعتبر عقد المقاولة أفضل إطار قانونى مناسب لاستثمار النفط فى الوقت الحاضر ، ومن أهم خصائصه الآتى :

(١) الشركة الأجنبية ليست صاحبة الامتياز (كما هو الوضع فى الاتفاقيات التقليدية) . كما أنها ليست شريكة فعلية (كما هو الوضع فى اتفاقيات المشاركة) بل هى تعمل كمقاول تقدم الخبرة الفنية ورؤوس الأموال نظير حصوله على جزء من الإنتاج بأسعار مخفضة .

(٢) تتحمل الشركة الأجنبية مخاطر البحث والتنقيب فى حالة فشل المشروع ، كما تقوم بمفردها بانفاق المبالغ اللازمة لتلك العمليات ، وعند اكتشاف النفط بكميات تجارية فان تلك النفقات تصبح قرضا بذمة الشركة الوطنية .

(٣) تلتزم الشركة الأجنبية بتسويق جزء من إنتاج النفط الخام إذا ما طلبت منها المؤسسة الوطنية ذلك ، وتمنح الشركة الأجنبية مقابل تسويقها النفط عمولة تسويق (بلغت ٢٪ بالنسبة للعقد الإيرانى ومن نصف سنت إلى سنت ونصف للبرميل فى الاتفاق العراقى وفق فئات الآلاف من البراميل المسوقة) .

(٤) تمكّن عقود المقاولة الشركات الوطنية من اكتساب الخبرة الفنية والإدارية والتسويقية .

الوضع الراهن الذى يحدد مستقبل العلاقات بين الحكومة والشركات :

نود أن نشير فى هذا البند إلى تزايد أهمية الاتجاه نحو الاستثمار المباشر فى الأقطار العربية البترولية — فهذا الاتجاه قد خفض نفوذ الشركات الأجنبية . ومع اضطراد التوسع مستقبلا ينبىء الوضع حتما عن ضيق دائرة العلاقات بين الحكومات وشركات النفط أو تلاشيها تماما كلما أخذت الدول العربية بمبدأ التأميم الشامل ونجحت فى السيطرة الكلية على مواردها النفطية .

وتؤكد الشواهد العملية إمكانية ذلك حيث انحصر نفوذ الشركات النفطية فى كل من الجزائر (منذ سنة ١٩٦٧) والعراق (منذ سنة ١٩٧٢) .

* * *

وهناك تطور حديث يمكن اعتباره بمثابة مرحلة رابعة حيث ظهرت فى معظم دول البترول شركات وطنية .

وتمثل الشركات الوطنية قيام مرحلة هامة من تاريخ العلاقات البترولية ومستقبل صناعة النفط فى المنطقة ، فضلا عن أنها تجسيد لحق الدولة فى استثمار مواردها الطبيعية وعلى أساس اقتصادى .

وفى خلال العشرين عاما الماضية ظهر العديد من الشركات الوطنية الحكومية فى مختلف الدول المنتجة للبترول ،وكان ظهورها أثر انطلاق الوعى البترولى (إذا جاز التعبير) وفى الدول المعنية للقيام بأكبر قسط ممكن من مراحل صناعة النفط.

فعلى حين اقتصر نشاط هذه الشركات فى مستهل عهدها على توزيع المنتجات النفطية فى الأسواق المحلية إلى جانب عمليات التكرير تطور نشاطها فى الوقت الحاضر ليشمل سائر العمليات اللاحقة .

وتكشف الاحصاءات المتاحة عن تطور ملموس لنشاط هذه الشركات فى مرحلة إنتاج النفط الخام ؛ فبينما كان انتاجها (الشركات داخل منطقة الأوبك)

عام ١٩٦٢ : ١٠٩ ألف برميل يوميا وهو يمثل ١٪ من المجموع الكلى لإنتاج تلك الأقطار ارتفع إلى ٤٨١ ألف برميل يوميا عام ١٩٦٩ وهو ما يمثل ٢,٤٪ .

ورغم تواضع الأرقام المذكورة إلا أن ذلك يشير إلى قدرة الأيدى الوطنية على استثمار البترول فى أراضيها ويبشر بارتفاع فى مستوى الإنتاج إلى معدلات أعلى فى المستقبل .

ونشاط السونتراك فى الجزائر والمؤسسة العامة للبترول فى مصر من الأمثلة البارزة التى تجسد إمكانية الأقطار العربية فى تطوير الصناعة النفطية الوطنية .

وسيكون أمام بعض الشركات الوطنية كما فى العراق ومن قبله الجزائر — بعد عمليات التأميم — مجالا أوسع لاثبات الجدارة فى هذا الشأن .

وفيما يلى نبذه مختصرة عن نشاط شركات البترول الوطنية العربية :

مصر :

فى مصر التى تعتبر فى مؤخرة البلاد العربية المنتجة والمصدرة للنفط تم تأسيس المؤسسة العامة للبترول (EGPC) عام ١٩٥٦ والتى حددت صلاحيتها واختصاصاتها عام ١٩٥٨ ، ومن قبل هذا التاريخ بعام واحد أسست الدولة الشركة العامة للبترول التى باشرت أعمال البحث والإنتاج فى مناطق خليج السويس وشمال سيناء وتم لها اكتشاف النفط وانتاجه من حقول بكر وكريم ورحمى — وفى عام ١٩٦٥ استطاعت الشركة العثور على النفط أيضاً وبكميات ضخمة فى حقل شقير على الساحل الغربى من خليج السويس . وحققت المؤسسات الوطنية المصرية عام ١٩٦٦ متوسط إنتاج يومى قدره (٧٨) ألف برميل .

الجزائر :

وفى الجزائر حققت الشركة الوطنية Sonatrach نجاحا باهراً ، على الرغم من أن الجزائر استقلت عام ١٩٦١ ثم بعد سنتين من استقلالها، وعلى

وجه التحديد فى ٣١-١٢-١٩٦٣ تم تأسيس الشركة الوطنيـــة المذكورة .

وفى مستهل عهد الشركة كانت أهدافها محدودة تكاد تقتصر على إعداد الدراسات المتعلقة ببناء وسائل النقل للنفط والغاز وعملية شراء وبيع هذه المحروقات . إلا أنه فى عام ١٩٦٦ وبعد إدخال نظام المشاركة التعاونية فى القطر الجزائرى عدل نظام الشركة بحيث تستطيع إقامة صناعة نفطية متكاملة من تنقيب وإنتاج إلى تصفية وتوزيع بعد أن كانت مهمتها كما تبين ضمن إطار عمليتى النقل والتسويق . وباشرت الشركة أعمال التنقيب بعد أن منحت الصلاحيات اللازمة . وخصصت الأراضى لها إما مباشرة أو بواسطة الشركتين المتفرعتين عنها وهى الشركة الجزائرية للجيوفيزياء Algeo والشركة الجزائرية للحفر Alfar .

لقد استطاعت السوناتراك بجهودها الذاتية اكتشاف كميات هائلة من النفط والغاز بعد فترة قصيرة من تأسيسها ، ففى عام ١٩٦٩ أنتجت الجزائر ٩٢٠ ألف برميل يوميا ساهمت السونتراك بـ ١٦٤ الف برميل منه أى بنسبة قدرها ١٨٪ .

الكويت :

أسست دولة الكويت شركاتها الوطنية عام ١٩٦٠ وهى الوحيدة من بين شركات النفط الوطنية فى البلاد العربية التى يساهم بها القطاع الخاص حيث ترك قانون تأسيسها للقطاع الأهلى المشاركة بنسبة ٤٠٪ من رأسمالها . ويتلخص نشاطها فى تسويق المنتجات البترولية فى السوق المحلية والقيام بالبحث والتنقيب عن النفط فى المناطق التى تخلت عنها شركة الكويت بالاستعانة بالشركات الأجنبية ، وقد سبق بيان مساهمتها فى هذا الشأن عن طريق المشاركة مع الشركة الاسبانية . وقد امتد نشاطها التسويقى إلى الخارج حيث سوقت بعض المنتجات البترولية فى الدانمرك وهى تمارس حاليا نشاطا ملموسا فى مجال

الصناعات البتروكيماوية(الأسمدة الكيماوية) بالمشاركة مع بعض الشركات الأجنبية.

العـــراق :

أسست الشركة الوطنية العراقية عام ١٩٦٤ بموجب القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ . وحدد القانون أهدافها باقامة صناعة وطنية مستقلة إلا أن الشركة لم تبدأ نشاطها إلا فى منتصف عام ١٩٦٧ عندما صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ والذى حصر حق استثمار جميع الأراضى التى أعادها القانون رقم ٨٠ لشركة النفط الوطنية .

وفيما يلى أهم ما حققته الشركة فى مجال اختصاصها :

(ا) توقيع اتفاقية ايراب عام ١٩٦٨ لاستغلال النفط فى مناطق محدودة من جنوب العراق ، وتمكنت الشركة من اكتشاف النفط فى مناطق عملها بكميات تجارية .

(ب) بدأت الشركة باستثمار النفط بصورة مباشرة فى حقل الرملة ، وتمكنت من إنتـــاج النفط وتسويقه فى الآونة الأخيرة بحدود مليون طن (عام ١٩٧٢) .

(جـ) بدأت بانتاج النفط فى حقول النفط فانه والقباب عام ١٩٦٩ ، وكان الإنتاج فيما سبق يتم من هذه الحقول من قبل أجهزة وزارة النفط العراقيـــة .

(د) وقعت اتفاقيات تعاون مع الاتحاد السوفييتى لتطوير بقية الحقول النفطية المكتشفة .

خاتمـــة

يتضح من هذا العرض أن تطورا واضحا تحقق فى العلاقة بين الدول العربية المصدرة للنفط وبين شركات النفط . أدى هذا التطور إلى تحقيق عدة أمور لعل أهمها :

١ ــ زيادة نصيب الدول العربية من عائدات النفط .

٢ ــ زيادة إشراف الدول العربية على عمليات البحث والإنتاج .

٣ ــ مشاركة الدول العربية ــ فى حالات عديدة ــ للشركات فى عمليات لإنتاج والتنقيب والتصفية والنقل .

٤ ــ قيام دول عربية بالإنتاج عن طريق عقود المقاولة .

بل يتضح كذلك أن بعض الدول العربية باشرت بنفسها عمليات البحث والإنتاج والتصفية والنقل .

ولا يجب ــ بحال من الأحوال ــ أن تكون الدول العربية قد حصلت على أقصى مايمكن حصوله من ثروتها البترولية ، إذ أننا نتوقع المزيد من التطورات فى صالح البلدان العربية .